

— ١٢ —

الدين سبيله ، إذ يعدُّون كل تجديد فيه طعنا في الدين ، وخروجاً على المعروف بينهم منه ، لأن من المعروف بينهم في الدين ما ليس منه في شيء ، وما يبرأ الدين منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام ، ولم يجعله من الدين إلا الجهل الذي أوقعهم فيه الجود ، وإيثار التقايد على الاجتهاد .

ولا شك أن تلك المقاصد الخمسة للتشريع في الإسلام يراد منها حفظ النظام الدينى للمسلمين ، ولا علاقة لها بشيء من أمور الناس في الآخرة ، ولهذا يمكننا أن نحكم بأن هذه المقاصد لا يختلف فيها التشريع السماوى والتشريع الوضعى ، لأنها من الأمور التى يستوى فيها حكم النقل وحكم العقل ، وإنما يأتى الخلاف بينهم فى التطبيق على هذه المقاصد التى لا يختلفان فيها ، وبهذا يبطل ما ظنه الفريق الثانى فى التمهيد السابق ، من أن التشريع السماوى إنما يقصد به أمر الآخرة فقط ، ولا يعنيه شيء من أمور الدنيا .

ولكن يبقى النظر فى شمول هذه المقاصد الدينىة لتشريع العبادات فى الإسلام ، فهل تشمله أيضاً كما تشمل تشريع المعاملات فيه ؟ وبهذا لا يكون فيها فرق بين معاملات وعبادات ، وتكون العبادات فى الإسلام مشروعة لمصالح دنيوية أيضاً .

والجواب عن هذا السؤال يتوقف على النظر فيما شرعت له